



أثر أزمة منطقة اليورو على الإيرادات النفطية للجزائر للفترة 2012 – 2005

عقبة عبداللاوي¹ و محمد زرقون²

- 1- كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي/ الجزائر، عضو مخبر بحث متطلبات تأهيل وتنمية الاقتصاديات النامية في ظل الانفتاح الاقتصادي العالمي بجامعة قاصدي مرباح. ورقلة/ الجزائر. البريد الإلكتروني: okbabde@gmail.com
- 2- كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة/ الجزائر. البريد الإلكتروني: Zergoune.me@univ-ouargla.dz

الملخص-

على غرار أغلب الدول النامية تتميز الصادرات الجزائرية بالأحادية كون الطبيعة هي التي منحها ميزة نسبية في إنتاج المحروقات والتي تُشكل نسبة 98% من هيكل الصادرات. وفي ظل بقاء طبيعة الاقتصاد (الريعي) وهيكل الصادرات في المدى القصير والمتوسط على حاله، مع عدم وجود استراتيجيات واضحة من أجل العمل على تغيير هذا الهيكل، يبقى الاقتصاد الجزائري ونموه، والسياسات الاقتصادية المنتهجة مرتبطة ارتباطا وثيقا بتقلبات أسعار البترول والطلب عليه عالميا. وهذه الدراسة تُسلط الضوء على فترات الأزمة باعتبارها وضع استثنائي يؤثر على مراكز نشوئها ماليا واقتصاديا، مُسببا حالات من الركود الاقتصادي الذي قد يرتقي ليلبغ سقف الكساد، مؤثرا على أغلب المتغيرات الاقتصادية الكلية الوطنية، ومنتملا من صبغة محلية إلى نطاق إقليمي أو عالمي عبر قنوات عدوى

اقتصادية، لعل من أهمها قناة الصفقات التجارية، والتي تعتبر الصادرات ضمنها من أهم مداخل التأثير والتأثير. وعليه فإننا سنتتبع في هذه الدراسة أثر أزمة منطقة اليورو على الإيرادات النفطية الجزائرية، وذلك من خلال النموذج القياسي الذي تمت صياغته.

الكلمات المفتاحية: الأزمة المالية، الإيرادات النفطية، سعر الصرف، التضخم.

رموز **jel**: G01 ، H2 ، F31 ، E31

The impact of the euro zone crisis on oil revenues of Algeria For the period 2005 - 2012

Abstract-

Like most developing underdeveloped countries Algerian exports is characterized by unilateralism that nature granted a comparative advantage in the production of hydrocarbons, that accounted for 98% of the export structure. In light of the survival nature of the rentier economy and structure of exports in the short and medium term as it is, with no clear strategies for action to change this structure, the Algerian economy and its growth, and economic policies made known remain closely linked to fluctuations in oil prices and global demand. This study highlights the periods of crisis as an exceptional situation affects tion centers financially and economically, causing cases of economic recession, which may live up to a ceiling of recession, affecting the most national macroeconomic variables, and moving from local dye to a regional and global scale through economic infection channels, perhaps the most important is the business deals channel, which considered exports including one of the most important vulnerability and impact entrances. Accordingly, we follow in this study the impact of The euro zone crisis on the Algerian oil revenues, and through the econometric model formulated.

Keywords: financial crisis, oil revenue, exchange rate, inflation.
(JEL) Classification : G01, H2 , F31, E31

تقديم:

تاريخيا شكلت الموارد الطبيعية الهبة التي مُنحتها الجزائر، لجانب من الاعتبار أن توفر الموارد الطبيعية وخاصة الطاقوية منها مستلزم ضروري لتحقيق عمليات تراكم رأس المال ودفع المنظومة الإنتاجية، لكن ومن جهة أخرى أعاققت هذه الهبة (وفرة الموارد الطبيعية) عمليات تكون نمط إنتاجي رأسمالي أصيل، وبقي الاقتصاد الجزائري معتمدا اعتمادا شبه مُطلق في تطوره ونموه من جانب الإنتاج أو الاستثمار أو التصدير على الموارد الطاقوية عموما والبتترول بوجه خاص.

هذا النمط الربيعي بقدر ما كانت له مزايا خاصة من رفع الاحتياطي بالعملية الصعبة، ودفع عجلة البرامج التنموية ... وغيرها في فترات ازدهار أسعار النفط، بقدر ما جعل الاقتصاد الجزائري حبيس هذه الأسعار وتقلباتها والطلب العالمي المتغير. كما حرم الاقتصاد الجزائري من الكثير من المزايا التي تمنحها العديد من المبادرات الخاصة بالتحريك التجاري سواء الإقليمية منها (كاتفاقية الشراكة الأوروبية مثلا) أو العالمية (كاتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة) لجانب من الاعتبار أن تجارة المحروقات غير مدرجة ضمن عمليات التحرير. في المقابل جعل الاقتصاد الجزائري يُغذى بالآثار السلبية للتقلبات الدورية التي تعصف خاصة بالطرف الأوروبي التي ترتبط به الجزائر بعقد اتفاق الشراكة الأوروبية، أو بقية المراكز الرأسمالية بوجه عام. سواء كانت هذه التقلبات بصفة مُشكل أو بدرجة خلل أو بسقف أزمة، على اعتبار أن الجزائر مستودع خامات هذه المراكز، وبالتالي فإن الأزمات التي تعصف بالقوى الرأسمالية قد تجد لها قناة التجارة الخارجية لتشكل قناة عدوى تتسلل الأزمة من خلالها مؤثرة على مستوى الناتج، والميزانية العامة للدولة ومختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية.

وهذه الدراسة تُسلط الضوء على فترات الأزمة باعتبارها وضع استثنائي يؤثر على مراكز نشوئها ماليا واقتصاديا، مُسببا حالاتٍ من الركود الاقتصادي الذي قد يرتقي ليلبغ سقف الكساد، مؤثرا على أغلب المتغيرات الاقتصادية الكلية الوطنية، ومنتقلا من صبغة محلية إلى نطاق إقليمي أو عالمي عبر قنوات عدوى اقتصادية، لعل من أهمها قناة الصفقات التجارية، والتي تعتبر الصادرات ضمنها من أهم مداخل التأثير والتأثير. وعليه فإننا سنتتبع في هذه الدراسة أثر الأزمة في منطقة اليورو على الإيرادات النفطية الجزائرية، وذلك من خلال النموذج القياسي الذي تمت صياغته.

مما سبق يمكننا طرح التساؤل الآتي:

إلى أي مدى أثرت أزمة منطقة اليورو على الإيرادات النفطية الجزائرية ؟

أولا. أزمة منطقة اليورو:

بدءاً، يجب الركون عند ملحوظة أن الأزمة الأوروبية الراهنة، ما هي إلا مرحلة متقدمة من أزمة الديون السيادية التي ضربت اليونان، والتي .أي أزمة اليونان . هي بدورها مرحلة متقدمة من تراكمات تاريخية لحزمة من الاختلالات الاقتصادية التي نخرت الاقتصاد اليوناني منذ تسعينيات القرن الماضي أو ما يزيد.

الجدول 1 : تطور الأداء الاقتصادي لليونان منذ سنة 1980 إلى غاية

العام 2000

التغير في سعر الصرف مقابل الدولار	عجز الحساب الجاري كنسبة من الناتج	عجز الموازنة العامة كنسبة من الناتج	(الوحدة) (%)
281 .	3.9 .	8.1 .	1980
93 .	2.5 .	8.5 .	1990
35 +	9.5 .	4.9 .	2000

المصدر : صندوق النقد الدولي .

وتشير بشدة حالات الانسدادات الراهنة في الوضع الاقتصادي -
المالي اليوناني نوعاً من الأعباء الجديدة على صعيد الاقتصاد العالمي، ومن
الزاوية الحصرية مجموعة الاتحاد الأوربي، وما يطفو على السطح من
توصيف للأزمة الاقتصادية _ المالية اليونانية قد يحتمل عرضاً محدوداً
لبعض العناصر العقلانية، باعتبار أن ما يُؤشر إليه، سواء ما يتعلق بلجنة
التنقيط الدولية، أو إحصائيات الوضعية المالية لليونان، أو الخلل الهيكلي
للاقتصاد اليوناني، كلها أمور ملاحظة ميدانياً، ويصعب التشكيك أو
التقليل من أهميتها، فالحقائق الملموسة في الحالة الاقتصادية المالية
اليونانية، والإطار والمهيكل في تفسيرها، تتطلب التأشير كالتالي¹ :

- استمرار المكانة المتميزة لقطاع الخدمات في الاقتصاد

الوطني ؛

¹ . عبد الأمير السعد، قراءة نقدية في الأزمة المالية اليونانية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، القاهرة، العددان 57 -

58، شتاء -ربيع 2012، ص 228.

- استمرار الضعف في التراكم المالي، وفي الحضور التكنولوجي، وانعكاساتهما على مستوى الشفافية ؛
- الظواهر والنتائج المركبة عند رصد الحالة اليونانية، حيث العجز في الوضعية المالية اليونانية يتطلب برنامج تعديل للإفناق العمومي. في المقابل، بلغت الديون السيادية أكثر من 300 مليار يورو نهاية العام 2009، وهي تتجاوز نسبة 127% من الناتج الداخلي الخام. وبالتأكيد يتعارض مثل هذا الوضع مع الحدود التي يفرضها الاتحاد الأوربي طبقا لاتفاقية ماستريخت؛

وعلى صعيد الاتحاد الأوربي؛ أظهرت عدد من الدراسات أن التكامل الاقتصادي مع ما أتاحه من توسع في التجارة بين مجموعة دول الاتحاد وتقوية تيار التجارة البينية، إلا أنه عزز تزامن الدورات الاقتصادية « أي الأزمات » عبر أعضاء الاتحاد¹. وقد أريكت الأزمة المالية العالمية (الأمريكية المنشأ) مسيرة أوروبا التاريخية صوب «اتحاد تتوثق عراه دوما» فلسنوات كثيرة تقدم المشروع الأوربي بسلاسة مضيضا أعضاء جددا، وملغيا الحواجز التي تقسم شعبه، ومحققا ازدهارا متزايدا. وهذه الأزمة هي أول اختبار كبير له، كاشفة عن عيوب في الإطار أخفتها السنوات الطيبة.

فعلى الرغم من أن بلدان وسط أوروبا وشرقيها الأعضاء الجدد في الاتحاد الأوربي حظيت بوضع مريح لفترة قصيرة. فقد حفزت العضوية في الاتحاد الأوربي التكامل الاقتصادي والمالي، مما أسفر عن نمو اقتصادي

1. Yung Chul Park, Kee- Hong Bae, *Financial Liberalization and Economic Integration in East Asia, PECC Finance Forum Conference Issues and Prospects for Regional Cooperation for Financial Stability and Development, Hilton Hawaiian Village ,Honolulu, 11-13 August 2002, P 2.*

<http://www.obela.org/system/files/Financial+Liberalization+and+Economic+Integration+in+East+Asia.pdf>

سريع وتدفقات وافدة كبيرة من رأس المال، كما خلقت « تأثير الهالة » وحمّت بعض البلدان من أن تدفع أكثر مقابل اقتراض الأموال الخارجية على الرغم من تنامي أوجه التعرض للمعاناة. ولكن الأوقات السعيدة لم تدم، فقد أخلت المرونة المبدئية للدول الأعضاء الجدد إزاء الاضطراب المالي العالمي، الطريق أمام أزمة عميقة في قلة منها، وعندما ضربت الأزمة العالم في 2007، بدت أوروبا الناشئة محصنة في البدء، لأنها لم تتعرض للمخاطر المباشرة للأصول دون الممتازة في الولايات المتحدة. ولكن تعمق الأزمة في 2008، أدى إلى تباطؤ الصادرات وتوقف تدفقات رأس المال الوافدة فعلياً في بعض البلدان. ولسوء الحظ، فإن التكامل الاقتصادي والمالي الذي ساعد أوروبا الناشئة على اللحاق بأوروبا المتقدمة في الأزمنة السعيدة، جعلها أكثر تعرضاً للمخاطر مع زيادة المناخ الاقتصادي العالمي سوءاً¹.

فالتكامل المتزايد والتدفقات الوافدة الكبيرة من رأس المال التي أعقبت ذلك، أسفرا عن أوجه جديدة للتعرض للأزمة. فقد أسهمت التدفقات الواردة في ارتفاع مستويات « الديون الخارجية »، وعجز مضطرب في الحساب الجاري في كثير من الأعضاء الجدد في الاتحاد الأوروبي. وأثار النمو السريع للائتمان القلق من نشوء اقتصاد محموم مع زيادة التضخم، واتساع عجز الحساب الجاري، وتضخم فقاعات الإسكان. وأصبح القلق بشأن الميزانية العامة بارزا بوجه الخصوص في البلدان التي كان الناس ومشروعات الأعمال يبرمون قروضا باليورو وغيره من العملات الأجنبية (أساسا الفرنك السويسري والين)، لأن هذا أدى إلى تزايد عدم توافق العملات، هذا الأخير عمق معاناة القطاع الخاص من جراء خفض سعر الصرف وتراكم مخاطر الائتمان المصري، كما زاد التكامل المالي الأعلى

1. مارتين شيباك وسروبوينا ميتيرا، أوروبا تفقد هالتها، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي،

المجلد 46، العدد 2، جويلية 2009، ص 12.

من تعرض أوروبا الناشئة لمخاطر تنشأ في أماكن أخرى. كذلك فإن الروابط الأكثر توثقاً، والتي عززت النمو من قبل، أدت إلى زيادة مخاطر الركود، خاصة مع تآزم البنوك الدولية في البلدان الأوروبية المتقدمة والتي أصبحت تشكل قنوات عدوة جديدة¹.

كما تعاني أوروبا المتقدمة أيضاً أسوأ كساد منذ الحرب العالمية الثانية، وقد ساعدت إجراءات حاسمة وغير مسبوقه في السياسة الاقتصادية على الحيلولة دون حدوث انهيار تام للقطاع المالي، وعواقب أشد وحشية بالنسبة للنتاج، لكن الأفاق لا تزال تبدو كئيبة، والأرجح أن الانتعاش سيكون في النهاية فاتراً وهشاً، وإلى جانب الحاجة الملحة لإدارة الأزمة، ينبغي أيضاً لأوروبا أن تعيد النظر في الأطر التي تقوم عليها، لأنه تكشف أن الكثير منها معيب أو مفقود، والأكثر إلحاحاً هو الحاجة لفحص وإصلاح إطار الاستقرار المالي الأوروبي، وذلك أمر حاسم لمنع نشوب أزمات في المستقبل وتقليل تكاليفها لأدنى حد عندما تحدث².

وقد فاقمت الأزمة التوترات داخل منطقة اليورو، فقد عانى كثير من البلدان الستة عشر الأعضاء في منطقة اليورو من عجز كبير في الحساب الجاري وعجز مالي كبير، واقترن ذلك بتراجع في نمو الناتج ونسب ديون مرتفعة، وعانت هذه البلدان من ظروف تمويل أكثر صعوبة وآفاق للنمو أشد سوءاً، مما طرح كثير من الأسئلة عن إمكانيات بقاء منطقة اليورو متماسكة³.

كما أن الأزمة في منطقة اليورو كشفت عن وجه آخر من الأزمات ناهيك عن أعباء الأزمة المالية والاقتصادية، وهي « أزمة سياسية » نابعة

1. نفس المرجع، ص13.

2. ماريك بيلكا، أوروبا في شدة، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 46، العدد2، جويلية 2009، ص 9.

3. نفس المرجع والصفحة.

عن عدم انتظام الردود والاستجابات بين حكومات منطقة اليورو، ناهيك عن الخلاف الناشئ بسبب المصالح المتناقضة مما ولد استجابات فاترة وضعيفة إزاء الأزمة، كما شكّلت شروط « الاتحاد النقدي » تحدي لصناع السياسات لعلاج الأزمة، وعندما تأكد من أن الاتفاق المرتكز على آلية إقراض اليونان غير كاف، فُتِح باب النقاش حول ضرورة إنشاء صندوق للإنقاذ الأوروبي، إلا أن هذه المهمة قد تعقدت بسبب أن المفاوضات تشمل عددا كبيرا من حكومات الدول الأعضاء في منطقة اليورو، والأعضاء الآخرين في الاتحاد الأوروبي، ناهيك عن المؤسسات الرئيسية: المفوضية الأوروبية والبنك المركزي الأوروبي والمجلس الأوروبي ومجموعة اليورو، وما ترتب عن ذلك من مخاوف بشأن التدابير المتخذة لعلاج الأزمة اليونانية كونها تُشكل سابقة خطيرة*، وسيكون لها انعكاسات سلبية على الإطار المؤسسي على المدى الطويل وسير عمل الوحدة النقدية كذلك¹. وكما أشار « Kirkegaard » أنه من الصعوبة بمكان تزامن وتحقيق الأهداف المزدوجة، من انتهاج سياسات لعلاج الأزمة الحالية، والمحافظة على الإطار المؤسسي

✦ . من شروط الاشتراك في الاتحاد النقدي الأوروبي توفر صحة عالية في المالية العامة للدول الأعضاء بحيث يجب ألا يزيد الحد الأقصى للمديونيات عن 3% من الناتج المحلي الإجمالي لضمان عجز الموازنة في الحدود المعقولة. كما يجب ألا يزيد مستوى المديونية الحكومية عن 20% من الناتج المحلي الإجمالي، كما أنه ضمن الشروط المنظمة للاتحاد النقدي تحديد سقف عامان على الأقل بشكل عام لكل هذه الدول التي تبدي رغبتها في الانضمام إلى المنطقة، وخلال هذه الفترة، يجب على الدولة المعنية استيفاء الشروط القانونية والاقتصادية، التي قد تؤهلها لتطبيق العملة. وتعرف هذه الفترة بالألية الأوروبية لتحديد أسعار العملات (ERM II). وكل دولة تحدد بمحض إرادتها وقت بدء تنفيذ هذا السقف، لكن عند دخولها هذه الفترة، تتعهد باستيفاء الشروط عند انتهائها وإلا واجهت عقوبات صارمة نتيجة الإخلال بذلك، وأي تعاضى عن هذا الشرط قد يُعد سابقة من شأنها الإخلال بالإطار المؤسسي المنظم للاتحاد النقدي في المنطقة المتكاملة. ومن الملفت للانتباه أنه في عام 2004 تم الإعلان بأن اليونان لم تكن مؤهلة أبداً في يوم من الأيام بالدخول في النظام النقدي الأوروبي الموحد، لأن البيانات الاقتصادية التي أعطيت للجهات الأوروبية المسؤولة تم تزويرها وأعطيت عوضاً عنها معلومات خاطئة عن صحة أداء الاقتصاد اليوناني.

1. Ulrich Volz, *Lessons of the European Crisis for Regional Monetary and Financial Integration in East Asia*, Asian development Bank Institute, ADBI Working Paper Series, No 347, February 2012, Japan, P13.

www.adbi.org/files/2012.02.21.wp347.lessons.european.crisis.east.asia.pdf

عقبة عبداللاوي و محمد زرقون

والحيلولة دون اتخاذ نفس السياسات لأعضاء آخرين في المستقبل على حدٍ سواء¹.

وقد أدت المخاوف المتزايدة خاصة من البلدان أصحاب الفوائض بزعامة ألمانيا من أن إنقاذ اليونان سيشكل سابقة لها تبعاتها، ما يقوض الأطر التنظيمية للاتحاد النقدي، خاصة عندما يتعلق الأمر بعلاج مشكلات عجز البلدان الأخرى الأكبر في منطقة اليورو من مثل إسبانيا وإيطاليا، وكلاهما تُعتبر بحسب زعمهم أكبر من أن تُنقذ، كل هذه التنظيمات النظرية وما يرتبط بها من تعقيدات من الناحية التطبيقية، حالت دون انتهاج حلول واتخاذ تدابير سريعة لحل الأزمة اليونانية، والاكتفاء باتخاذ الحلول الجزئية التي لم تكن أبدا كافية لعلاج مكامن الخلل، ما مكنّ العدوى من الانتشار وانتقال الضعف إلى بلدان أعضاء في المنطقة، ويُعزى التباطؤ في وضع حلول جذرية للأزمة إلى طبيعة الأطر القانونية وعلى وجه الخصوص البند القائل بـ « لا للإنقاذ »² والذي يحضر بموجبه أي عضو من أعضاء الاتحاد أن يقترض ديون أخرى، كما تحظر مباشرة البنك المركزي الأوروبي تقديم قروض للمؤسسات العامة وذلك لتفادي التمويل النقدي للعجز المالي³.

ثانيا: الاقتصاد الجزائري والارتباط بالنفط

عقب استكمال حركة التحرر الوطنية لمهامها السياسية في الجزائر

1. Jacob Funk Kirkegaard and C. Fred Bergsten, *The Coming Resolution of the European Crisis*, Peterson Institute for International Economics, policy Brief, Number Pb 12 – 1 , January 2012, Washington, P06.

www.iie.com/publications/pb/pb12-1.pdf

² . «no bailout » clause (Article 125 of the Treaty on the Functioning of the European Union) and Article 123.

EUROPEAN UNION, CONSOLIDATED VERSION OF THE TREATY ON THE FUNCTIONING OF THE EUROPEAN UNION, Official Journal of the European Union, 30/03/2010, P83.

<http://eur-lex.europa.eu/LexUriServ/LexUriServ.do?uri=OJ:C:2010:083:0047:0200:en:PDF>

3. Ulrich Volz, Loc.Cit.

بانتصار جيشها العسكري ونجاح مساعيها الدبلوماسية تلك بإعلان الاستقلال، بدأت الملفات الاقتصادية تطرح نفسها بأكثر قوة وأكثر تعقيداً، فالبني الاقتصادية الموروثة من عصر الاستعمار كانت أقل من أن توصف بالبالية والهشة، وهي في حال مزمن تنشد مؤشراتته وصفاً واحداً لـ « اقتصاد الجزائر المستقلة » هو كونه « اقتصاداً قاحلاً »، أما « سوق العمل » فيعاني في الصميم باعتبار القطاع الإنتاجي في أدنى مستويات تطوره ولا يغطي إلا ما لا يتجاوز نسبته الـ 2 % من إجمالي الأيدي العاملة الجزائرية، كما وتنخره بطالة هيكلية مست نسبتها أكثر من 45 % من إجمالي اليد العاملة. والأكثر خطورة أن الاقتصاد الجزائري وبرغم الاستقلال السياسي بقي في حالة تبعية مزمنة لـ « الاقتصاد الفرنسي »: أكثر من 40 %* من الصادرات تذهب إلى الصناعة الفرنسية يتصدرها البترول 45 % وتليه المواد الزراعية بما يتجاوز الـ 30 %¹.

وفي حالة الجزائر المستقلة حديثاً، حيث الحاجة الملحة للتمويل المادي من أجل إعادة تشييد ما خلفه التواجد الفرنسي من دمار في المنشآت وضعف حاد في معدلات مستويات المعيشة، وفي ظل عجز تام للمواد المادية الوطنية، كان على الجزائر أن تبحث عن أسرع وسيلة للتمويل المادي بغية تحقيق التراكم الضروري لتحريك عجلة الاقتصاد لدفع عربة التنمية المحلية إلى الأمام. فلم تجد الجزائر أمامها إلا ثروتها الجوفية. لتصبح الجزائر بعد استقلالها بلداً نفطياً بآتم معنى الكلمة وخاصة منذ السبعينيات، حيث خصصت معظم الموارد المتاحة لتحقيق أكبر استثمار ممكن للثروات الجوفية. وبقيت هذه السمة مميزة وملاصقة لاقتصاد

♦. شكلت هذه النسبة تقريباً بما يزيد أو ينقص حصة فرنسا من الصادرات الجزائرية طيلة عقد التسعينات وما قبله، في حين تراجعت بداية من العقد الأول من القرن الحالي، وقد بلغت 21,8 % العام 2012 .

¹. انظر: كمال هشام، 1999. "الوجيز في التاريخ". دار البعث قسنطينة، الجزائر، ص123.

الجزائر حتى اليوم.

الجدول 2: تطور الناتج الداخلي الخام للجزائر بالأسعار الجارية للفترة
2001-2012 بطريقة القيمة المضافة (مليون دج)

2006	2005	2004	2003	2002	2001	
641285	581615.8	580505.6	515281.7	417225.2	412119.5	الزراعة
3882227.8	3352878.4	2319823.6	1868889.6	1477033.6	1443928.1	المحروقات
64265.4	58992.2	49294	44199.9	39998.5	38388	الأشغال العامة النفطية
444369.7	420121.2	390542.2	355370.6	337556.2	315230.5	الصناعات غير البترولية
610071.1	505423.8	458674	401014.4	369939.3	320507.1	البناء والأشغال العمومية
753781.2	644828.1	511557.9	390551.2	340983.3	303693.5	الاتصالات والمواصلات
728366.7	668130	607052.6	552179.9	509285.6	476208.8	التجارة
226224.6	205771.1	183559.5	169482.5	153889.6	141882.9	الخدمات
7350591.5	6437760.6	5101009.4	4296969.8	3645911.3	3451958.4	مجموع القيم المضافة
378722.6	350130.2	307340.8	260070.6	249147.4	199229.4	ضريبة القيمة المضافة
113402	143888	138838	143000	128355	103683	حقوق جبركية
7842716.1	6931778.8	5547188.2	4700040.4	4023413.7	3754870.8	GDP
13.14	24.96	18.02	16.82	7.15	/	نمو GDP %
15.79	44.53	24.13	26.53	2.29	/	نمو VA للمحروقات %

.../....

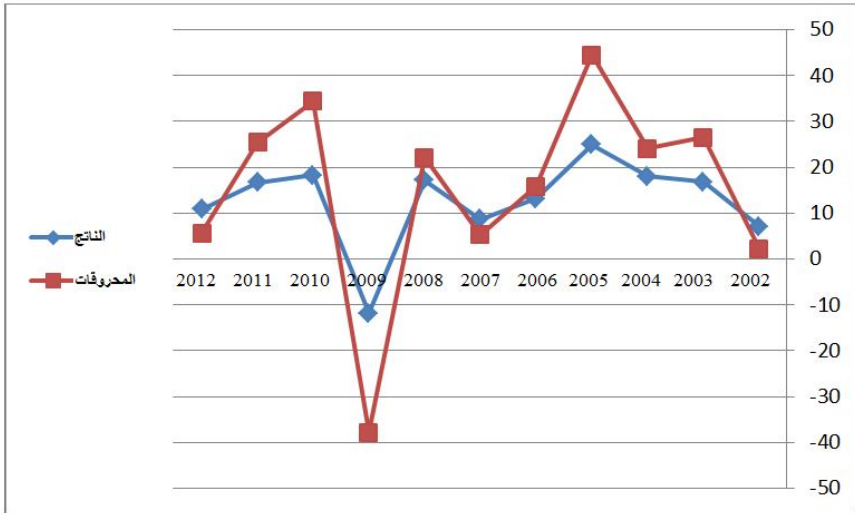
2012	2011	2010	2009	2008	2007	
1421693.3	1183216.1	1015258.8	926372	711754	704200.7	الزراعة
5536381.8	5242502.8	4180357.7	3109078.9	4997554.5	4089308.6	المحروقات
80050.5	70701.2	63312	94767.1	86719.5	92368.8	الأشغال العامة النفطية
728615.2	663756.5	617404.9	573066.6	519501.1	463658.7	الصناعات غير البترولية
1411159.6	1262566.7	1194113.5	1000054.9	869988.6	732720.7	البناء والأشغال العمومية
1095277.7	1003544.7	933707.6	914362.4	863565.8	830085.4	الاتصالات والمواصلات
1649969.8	1446331.4	1283227.7	1151623.6	1003199.4	833008.4	التجارة
460340	412721.5	369400	318574.1	280262.6	247602.2	الخدمات
12383487.8	11285340.9	9656782.2	8087899.6	9332545.5	7992953.5	مجموع القيم المضافة
739296.7	632265.1	565823.6	542063.2	489047	398139.1	ضريبة القيمة المضافة
338209	222371	181865	169055	164882	132653	حقوق جمركية
13460993.5	12139977	10404470.8	8799017.8	9986474.5	8523745.6	GDP
10.88	16.68	18.25	-11.89	17.16	8.68	نمو GDP %
5.61	25.41	34.46	-37.79	22.21	5.33	نمو VA للمحروقات %

Source: www.ons.dz/

<http://www.ons.dz/IMG/pdf/ProdNation2000-2013.pdf>

من المؤشرات الاقتصادية يتبين أن قطاع المحروقات والصناعات النفطية يُشكل النسبة الأكبر من القيمة المضافة المكونة للنواتج مقارنة ببقية القطاعات، ويُعتبر (أي قطاع المحروقات) القاطرة التي تجر نمو الناتج المحلي الجزائري، ما يجعل النمو الاقتصادي حبيس تطور هذا القطاع، ورهينا لمستويات الأسعار وتقلباتها، ومرتبطا بالنمو العالمي والطلب عليه، ما يُوثر على احتمالية التأثر بالارتدادات السلبية التي تمس مراكز الاقتصاد العالمي عموما، والشركاء التجاريين بوجه خاص.

الشكل 1: تطور نمو الناتج المحلي والقيمة المضافة لقطاع المحروقات للفترة 2002 - 2012



المصدر: من إعداد الباحثين ارتكازا على الجدول 1.

وُسجل من الجدول الموالي أن نسبة مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي تجاوزت معدل 50% في الفترة 2005 - 2008، كما يجدر التأشير أن نسبة مساهمة قطاع المحروقات سجلت تراجعا ملحوظا العام 2009 نتيجة لتباطؤ الاقتصاد العالمي جراء إفرازمات أزمة الرهون العقارية الأمريكية، في حين تراوحت معدلات المساهمة بين 40% - 43% في الفترة 2010 - 2012، وهذه النسب تُؤشّر على السمة الربيعية التي يُصم بها الاقتصاد الجزائري.

الجدول 3: نسبة مساهمة قطاع المحروقات في الناتج للفترة

2009- 2001

2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	
41.13	43.18	40.18	35.33	50.04	47.98	49.50	48.37	41.82	39.76	36.71	38.45	المحروقات GDP
41.72	43.77	40.79	36.41	50.91	49.06	50.32	49.22	42.71	40.70	37.71	39.48	مجموع القطاعات* GDP

* مجموع القيمة المضافة لقطاعي المحروقات والأشغال العامة

النفطية

المصدر: من إعداد الباحثين ارتكازا على الجدول 1.

وعلى الرغم من الطابع الاستراتيجي الذي تمثله الصادرات في تحقيق النمو الاقتصادي، إلا أن المسجل على مستوى الاقتصاد الجزائري، أن الصادرات خارج مجال المحروقات لم تتجاوز لعقود من الزمن عتبة 2.5%، فالمرحلة الطويلة من الرتابة التي ميزت هذا القطاع، رغم حيويته في اقتصاد كل بلد، أدى إلى الاعتقاد بأن الفشل قدر محتوم تم الاستسلام له - على الرغم من الخطط والاستراتيجيات والسياسات العديدة الرامية إلى تشجيع الصادرات خارج مجال المحروقات - هذا ما أدى إلى تسجيل نتائج ضعيفة جدا في مجال التصدير، ما أدى إلى بقاء الصادرات الجزائرية مرتبطة بشكل مزمن بقطاع المحروقات.

الجدول 4: الصادرات خارج مجال المحروقات بالنسبة للصادرات الإجمالية
للفترة 2001- 2012

مليون دج

2006	2005	2004	2003	2002	2001	
3895736.2	3355000	2276827	1850000	1445000	1430668	صادرات المعروفات
3979000.9	3421548.3	2337447.8	1902053.5	1501191.9	1480335.8	إجمالي الصادرات
%2.09	%1.94	%2.59	%2.74	%3.74	%3.36	الصادرات خارج المعروفات / إجمالي الصادرات *
2012	2011	2010	2009	2008	2007	
5527736.5	5223836.8	4220106	3270227.5	4970025.1	4121790.4	صادرات المعروفات
5687369.4	5374131.3	4333587.4	3347636.0	5095019.7	4214163.1	إجمالي الصادرات
%2.81	%2.80	%2.62	%2.31	%2.45	%2.19	الصادرات خارج المعروفات / إجمالي الصادرات *

Source: ONS, La Direction Technique Chargée de la Comptabilité Nationale, *EVOLUTION DES ECHANGES EXTERIEURS DE MARCHANDISES DE 2001 -2012*, Collections Statistiques N° 182 /2014, MARS 2014, p91.
http://www.ons.dz/IMG/pdf/COMEXpub2012_AVRIL.pdf

* من احتساب الباحثين

وتؤكد قيمة القيمة المضافة أن المحروقات والقطاعات الملحق بها تقدم أكبر قيمة مضافة تساهم في تكوين الناتج، وعلى غرار أغلب الدول المتخلفة. النامية. تتميز الصادرات الجزائرية بالأحادية كون الطبيعة هي التي منحها ميزة نسبية في إنتاج المحروقات التي تمثل حصة الأسد في صادراتها، والتي تُشكل نسبة 97% من هيكل الصادرات الجزائرية في أغلب السنوات. وفي ظل بقاء طبيعة الاقتصاد (الريعي) وهيكل الصادرات في المدى القصير والمتوسط على حاله، مع عدم وجود استراتيجيات واضحة من أجل العمل على تغيير هذا الهيكل، يبقى الاقتصاد الجزائري ونموه، والسياسات الاقتصادية المنتهجة مرتبطة ارتباطا وثيقا بتقلبات أسعار البترول والطلب عليه عالميا.

ثالثاً: أثر أزمة منطقة اليورو على الإيرادات النفطية في الجزائر

كمدخل، لإشكالية ارتدادات الأزمة الأوروبية الراهنة التي فجرتها الديون السيادية اليونانية على الاقتصاد الوطني الجزائري، نعتقد بضرورة التوقف عند مستويين من النقاش¹ :

المستوى الأول : يتعلق بمناقشة طبيعة الأزمات العالمية بشكل عام وكيفيات انتقالها، ومستويات عدواها لبقية اقتصاديات السوق العالمية المتقدمة أو النامية على حد سواء بما فيها الجزائر²، وهذا المستوى قياسي ويمكن إسقاطه على الكثير من الأزمات الاقتصادية، وفي حالتنا هذه التي نتجادل فيها عن ارتدادات الأزمة الأوروبية الراهنة على الاقتصاد الوطني من الضروري استحضار هذا المستوى لمناقشة القضية، فيجب أن نعلم أن الأزمات الدولية سيما منها التي تتسبب فيها القوى الاقتصادية الكبرى كالاتحاد الأوروبي، تتلوم وتنتشر دولياً وفق ثلاث مستويات : فأولاً بمستوى خلل اقتصادي، فيما تعلق بالاقتصاديات ذات معامل الارتباط الاقتصادي الضعيف بالاقتصاد الأوروبي. وثانياً بمستوى مشكل اقتصادي، عندما تتعلق بالاقتصاديات ذات معامل الارتباط الاقتصادي المتوسط مع الدول الأوروبية . وثالثاً، بمستوى أزمة اقتصادية، عند الكلام عن الاقتصاديات ذات معامل الارتباط الاقتصادي المرتفع مع دول المجموعة الأوروبية، وهنا ولسوء الحظ

1 . عقبة عبداللوي، نور الدين جوادي، الأزمة الأوروبية الراهنة وأثرها على الاقتصاد الجزائري الملتقى الدولي الثاني حول واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، جامعة الوادي، 26-27 فيفري 2012، ص2.

2 . حول ظاهرة قنوات العدوى الاقتصادية للأزمات، راجع : عقبة عبد اللوي ونورالدين جوادي ، الأزمات المالية : سجل التدويل وأطروحات التعولم الثلاثي، ورقة قدمت ضمن المؤتمر العلمي الدولي حول : الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور اقتصادي إسلامي، جامعة العلوم الإسلامية العالمية بالتعاون مع المعهد العالمي للفكر الإسلامي عمّان، الأردن، 1 . 2 ديسمبر 2010.

تتموقع الجزائر، بل وتحتل المراتب الأول ضمن قائمة الدول المرتبطة عضويا مع اقتصاديات الاتحاد الأوروبي، وعلى أكثر من صعيد . وهذا الوضع ندعوه احتباس جغرافي مزمن (أو حالة استقطاب¹) لتدفقاتها تجاه الاقتصاديات الأوروبية.

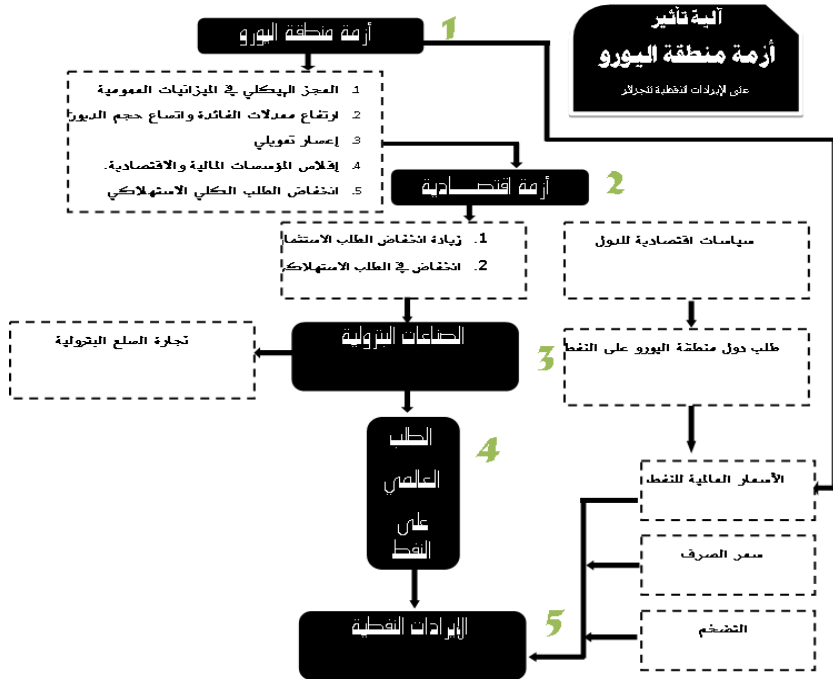
المستوى الثاني : الذي يجب التركيز عليه في نقاشاتنا حول تداعيات الأزمة الأوروبية علينا، فيتعلق بضرورة الإشارة إلى حزمة من عدة ملاحظات اقتصادية ذات بعد مركزي في قضيتنا : أولها أنه يجب أن نعي جيدا بأن الاتحاد الأوروبي وبرغم كل ما يحدث ويقال يبقى واحد من أقوى أقطاب الاقتصاد العالمي بعد الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، فاقتصادياته تسهم فيما لا يقل عن 40 % من حجم المبادلات العالمية، وتستهلك الكثير من النفط العالمي، والجزائري تحديداً باعتبارها أننا نمثل ثالث مورد لأوروبا بالغاز بعد روسيا والنرويج، كما أننا نوفر لها أكثر من 25 % احتياجاته من الغاز . دون تناسي أنه أي الاتحاد الأوروبي ثاني أكبر قوة زراعية في العالم، ومن أول الممولين للسوق الجزائري بالسلع الصناعية والزراعية كالحبوب، وغير قليل من المنتجات الاستهلاكية الأساسية .

ووفقا للبيانات الصادرة الوكالة الوطنية الجزائرية لترقية التجارة الخارجية، وحتى نهاية العام 2011 بلغ إجمالي الصادرات الجزائرية حدود 56 مليار دولار أمريكي، يستأثر منها الاتحاد الأوروبي ما يتجاوز نسبة 70%، كما تجدر الإشارة أنه لم يتجاوز إجمالي الصادرات خارج المحروقات عتبة

1 . هنالك بعض الاقتصاديين من يسمي هذه الظاهرة بالاستقطاب. راجع مثلاً : بعض مؤلفات الدكتور سمير أمين . واطلع على : موله عبد الله، التكامل الاقتصادي الجديد : الثابت والمتغير، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، العدد 279/ ماي 2002، ص 28 .

1.5 مليار دولار¹، ما يعني أن أكثر 97% من صادرات الجزائر مثلاً محتبسة بنويماً ضمن المحروقات.

الشكل 2: مخطط آليات تأثير أزمة منطقة اليورو على الإيرادات النفطية



المصدر: من إعداد الباحثين

1. نموذج الدراسة والمتغيرات:

هناك عدة نماذج قد تم استخدامها في الدراسات² التي تناولت

تحليل الإيرادات النفطية، وفي هذه الدراسة سوف نستخدم نموذج من أربعة

1 . إحصائيات فصلية : سبتمبر 2012، الوكالة الوطنية الجزائرية لترقية التجارة الخارجية، www.algex.dz.
2 . Misan Rewane, *OVERRATED? THE IMPACT OF OIL REVENUE ON NIGERIA'S CREDITWORTHINESS, DEBT PROFILE & SUSTAINABILITY, 1973-2004*, Stanford University, Stanford, May 2007, PP 1-52.

http://economics.stanford.edu/files/Theses/Theses_2007/Rewane2007.pdf

* Pandok Bitrus Yamden, *Global Financial Crisis and Oil Revenue in Nigeria*, *Journal of Economics and Sustainable Development*, United States, Vol 2, No 5, 2011, PP 1-17

<http://www.iiste.org/Journals/index.php/JEDS/article/view/467/352>

متغيرات، وتحديدًا الإيرادات النفطية (Y) كمتغير تابع، على افتراض أنه دالة في كل من أزمة منطقة اليورو (X_1) كمتغير مستقل في شكل متغير وهمي (نوعي)، وسعر الصرف (X_2) كمتغير مستقل ثاني، ومعدل التضخم (X_3) كمتغير مستقل ثالث، ويأخذ النموذج الصيغة الرياضية العامة الآتية:

$$Y = f(X_1, X_2, X_3)$$

حيث:

Y: الإيرادات النفطية

X_1 : متغير وهمي (1: فترة أزمة منطقة اليورو، 0: الفترة قبل الأزمة)

X_2 : سعر الصرف [DZ/US(\$)]

X_3 : معدل التضخم

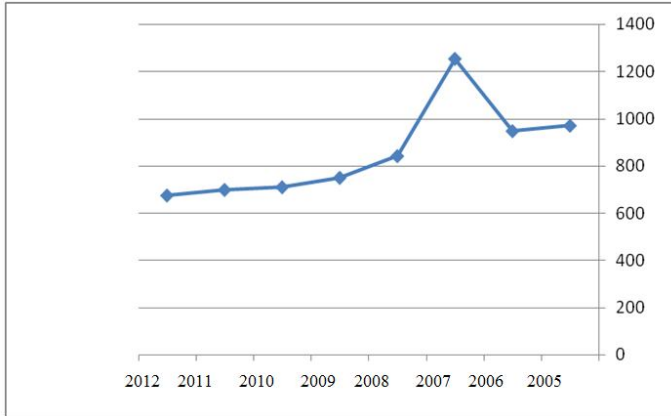
وبيانات المتغيرات في قيمتها الحقيقية، وقد تم الاعتماد على إحصائيات التقارير السنوي والنشرات الشهرية، لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (OPEC)، وتغطي الإحصائيات المستخدمة الفترة 2005 – 2012. وهي مبينة كما يلي:

الجدول 5 : متغيرات الدراسة ومصادر البيانات

المتغير	التعريف	المصدر
<u>Reve</u>	الإيرادات النفطية وتمثل حاصل ضرب الكميات المصدرة في مستويات الأسعار الشهرية مقدرة بمليار دولار.	http://www.opecorg.org/
<u>Inf</u>	التضخم: ويمثل ارتفاع المستوى العام للأسعار بشكل مستمر. نسبة مئوية	UNCTAD database http://unctad.org/en/pages/Statistics.aspx
<u>Exc</u>	ويمثل عدد وحدات العملة الوطنية اللازمة للحصول على وحدة نقد أجنبية. وقد اعتمدنا على سعر صرف الدينار مقابل الدولار على اعتبار أن عملية تسعير التجارة الخارجية وعلى وجه الخصوص تسعير صادرات البترول تتم على أساسه.	UNCTAD database http://unctad.org/en/pages/Statistics.aspx
<u>Crisis</u>	أزمة الرهون العقارية الأمريكية وتمتد منذ نهايات 2007 حتى نهايات 2009، وتتداخل مع أزمة منطقة اليورو التي بدأت نهايات العام 2009 بدايات العام 2010 حتى سنة 2012، تم تقديرها بإعطاء الدرجات 1: فترة الأزمة، 0: قبل الأزمة وبعدها	

المصدر: من إعداد الباحثين

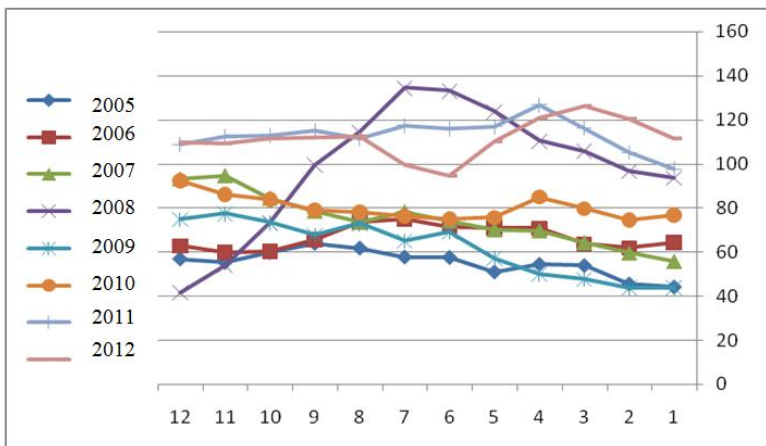
الشكل 3: الصادرات من المحروقات للفترة 2005- 2012 مليون برميل يوميا



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على إحصائيات التقرير السنوي

لنظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط 2004 – 2012

الشكل 3: الأسعار الشهرية للنفط خليط الصحراء للفترة 2005- 2012 (دولار)



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على إحصائيات التقرير السنوي لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط 2004 – 2012 والنموذج المشار إليه في صيغته الاحتمالية يُكتب على الشكل الآتي:

$$Y = \beta_0 + \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2 + \beta_3 X_3 + U$$

حيث (U) يمثل حد الخطأ العشوائي للمعادلة (*error term*) والذي يفترض أن قيمه موزعة توزيعاً طبيعياً وبوسط حسابي يساوي صفر وتباين ثابت، وهذه الفروض ضرورية للحصول على مقدرات غير متحيزة وتتصف بالكفاءة لكل معلمة من معلمات النموذج $(\beta_0, \beta_1, \beta_2, \beta_3)$.
2. نتائج الانحدار وتفسيره للنموذج:

تم تقدير النموذج باستخدام برنامج SPSS 20 ، باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) وباستخدام طريقة Enter وقد كانت النتائج كما يلي:

$$\begin{aligned} &+ \text{Exch} - 1.493 \text{ crisis} 24.479 - 152.668 \text{Reve} = \\ &5.374 \text{ Inf} \\ (t) & (3.850) \quad (-5.809) \quad (-2.539) \quad (4.252) \\ &DW = , \quad F = 48.725 \quad , \quad \bar{R}^2 = 0.601 \quad , \quad R^2 = 0.614 \\ &1.932 \end{aligned}$$

بخصوص التفسير المرتبط بإشارة المتغيرات تُسجل إيجابية الإشارة بالنسبة لمتغير التضخم وهو ما يؤشر على طردية العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل في النموذج، لجانب من الاعتبار أن ارتفاع أسعار النفط يعكسها التضخم الذي يقيس ارتفاع مستوى الأسعار العامة للسلع والخدمات على مدى فترة من الزمن، فعلاقة التغيرات في أسعار النفط والتضخم من الناحية النظرية علاقة واضحة إلى حد ما. فزيادة أسعار

النفط تسبب ضغطاً تصاعدياً على مستوى الأسعار، أي إن الارتفاع الحاد في أسعار النفط يتسبب في صدمة تضخمية خارجية وسيكون له تأثير عندما يكون بلد مستورد على نطاق واسع للنفط وعلى الصناعات التي تستخدم النفط كمدخل أساسي في عملياتها الإنتاجية. كما أن هذا الأثر ينتقل للدول المستوردة لهذه السلع النهائية نتيجة لارتفاع أسعارها. وقد يصاحب ارتفاع أسعار النفط ارتفاع معدلات التبادل الدولي.

في حين الإشارة السالبة المتعلقة بسعر الصرف (Exc) ترتبط بالتأثير السلبي لهذا المتغير على الإيرادات النفطية، فارتفاع سعر صرف الدينار (تحسن قيمة العملة الوطنية) مقابل الدولار يعني الحصول على عدد أقل من العملة الوطنية مقابل برميل واحد للنفط المسعر بالدولار، والعكس، وهذا السلوك يترتب عليه ارتباط الإيرادات النفطية بعلاقة عكسية مع سعر الصرف. في حين أن الإشارة السالبة للأزمات (crisis) تُدلل على الأثر السلبي للأزمات على الاقتصاد الحقيقي والطلب العالمي وما ينشأ عنها من حالات الركود والتباطؤ الاقتصادي والذي يكون له بالغ الأثر على الطلب الكلي من ذلك الطلب على الصادرات النفطية ما يؤثر على التوازنات بين العرض والطلب لهذه السلع، وما ينتج عن ذلك من تذبذب في مستويات أسعار البرميل من النفط. وبذلك قد تؤثر الأزمة عبر مدخلين مدخل انخفاض الكميات المطلوبة عالمياً وتحديد الطلب العالمي، ومدخل أسعار النفط عالمياً وفقاً للدرجات المعطاة لهذا المتغير. وهذه العلاقات تتناسب مع تفسيرات النظرية الاقتصادية.

3. اختبار مدى مناسبة النموذج :

الفرضية الصفرية : النموذج غير مناسب

الفرضية البديلة : النموذج مناسب

$$F = 48.725 \text{ قيمة}$$

قيمة $Sig = 0.000$

بما أن قيمة sig أقل من 5% إذا النموذج مناسب وجيد للتنبؤ.

الجدول 5 : تحليل التباين

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	35113 ,367	3	11704 ,456	48 ,725	,000 ^a
	Residual	22099 ,758	92	240 ,215		
	Total	57213 ,125	95			

a. Dependent Variable: Reve , b. Predictors: (Constant) ، inf ، crisis ، Exch

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS 20

4. قيمة Adjusted R Square:

$\bar{R}^2 = 0.601$ وهذا يعني أن التغير في المتغيرات المستقلة (أزمة منطقة اليورو، سعر الصرف، معدل التضخم) يفسر 60.1% من التغير الحادث في المتغير التابع (الإيرادات النفطية)، وباقي النسبة تعود إلى عوامل أخرى لم يتم إدراجها في النموذج وتحسب ضمن قيمة الخطأ العشوائي .U

الجدول 6: معامل التحديد المعدل

Model Summary^b

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	,783 ^a	,614	,601	15 ,49886	1 ,932

a. Predictors: (Constant) ، inf ، crisis ، Exch

b. Dependent Variable: Reve

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS 20

5. المعاملات:

1.5 اختبار لفرضية المتعلق بالمقطع الثابت *Intercept* :

- الفرضية الصفرية : معادلة نموذج الانحدار تمر بنقطة الأصل؛
 - الفرضية البديلة : معادلة نموذج الانحدار لا تمر بنقطة الأصل .
- $Sig = 0.000$ ، $t_{\beta_0} = 152.668$ وهذا دليل على أن معادلة نموذج الانحدار لا تمر بنقطة الأصل.

واستنادا للناحية النظرية والأسباب البديهية، فمن الضروري التنبؤ بالمؤشرات المتوقعة لقيم المتغيرات المستخدمة في النماذج. ومن المعترف به في الإطار النظري وجود ارتباط بين المتغيرات. ومن المتوقع أن يكون في النموذج $\beta_1 < 0$ ، $\beta_2 < 0$ ، β_3 يمكن أن تكون إما إيجابية أو سلبية ($\beta_3 < 0$) أو ($\beta_3 > 0$).

2.5 اختبار الفرضية المتعلقة بميل خط الانحدار β_1

- الفرضية الصفرية : متغير الأزمة المالية العالمية غير مؤثر في الإيرادات النفطية .
 - الفرضية البديلة : متغير الأزمة المالية العالمية مؤثر في الإيرادات النفطية .
- $Sig = 0.000$ ، $t_{\beta_1} = -5.809$ وهذا دليل على أن الأزمة المالية العالمية مؤثر في الإيرادات النفطية، حيث أن العلاقة بينهما عكسية .

3.5 اختبار الفرضية المتعلقة بميل خط الانحدار β_2

- الفرضية الصفرية : متغير سعر الصرف غير مؤثر في الإيرادات النفطية
 - الفرضية البديلة : متغير سعر الصرف مؤثر في الإيرادات النفطية .
- $Sig = 0.013$ ، $t_{\beta_2} = -2.539$ وهذا دليل على أن متغير سعر الصرف مؤثر في الإيرادات النفطية، حيث أن العلاقة بينهما عكسية.

4.5 اختبار الفرضية المتعلقة بميل خط الانحدار β_3

- الفرضية الصفرية : متغير معدل التضخم غير مؤثر في الإيرادات النفطية.

- الفرضية البديلة : متغير معدل التضخم مؤثر في الإيرادات النفطية.
 $t_{\beta_3} = 4.252$, $Sig = 0.000$ وهذا دليل على أن متغير معدل التضخم مؤثر في الإيرادات النفطية، حيث أن العلاقة بينهما طردية.

الجدول 7: معاملات النموذج

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	Collinearity Statistics	
	B	Std. Error	Beta			Tolerance	VIF
(Constant)	152,668	39,652		3,850	,000		
1 crisis	-24,479	4,214	,499	-5,809	,000	,570	1,755
Exch	-1,493	,588	-,237	-2,539	,013	,483	2,072
Inf	5,374	1,264	,447	4,252	,000	,380	2,633

Coefficients^a

a. Dependent Variable: Reve

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS 20

6. مشكلات النموذج:

1.6 مشكلة الارتباط الذاتي:

تم إجراء اختبار Durbin-Watson على البيانات، وكانت نتيجة الاختبار المحسوبة 1.932 وبما أن تلك القيمة تقع بين القيمة الجدولية (4-DU) (4-1.71) والتي تساوي 2.29، والقيمة الجدولية (DU) والتي تساوي 1.71، وهو المجال الذي يشير إلى عدم وجود ارتباط ذاتي، إذا نقبل الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي.

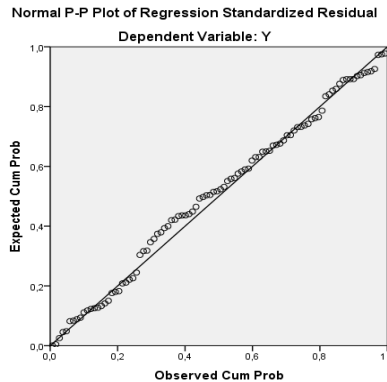
2.6 مشكلة التعدد الخطي:

استخدمنا المعامل variance inflation factor (VIF) حيث أن (VIF= 1/Tolerance) . إن الحصول على قيمة معامل VIF لأحد المتغيرات المستقلة تزيد عن 5 أو 10 تُشير إلى أن تقدير المعلمة المرافقة يتأثر بمشكلة التعدد الخطي، وإن قيمة VIF أقل من ذلك لمتغيرات النموذج تُشير إلى عدم تأثر أي منها بمشكلة التعدد الخطي. وحسب النتائج في الجدول السابق فإنها تشير إلى عدم وجود مشكلة تعدد خطي كون كل VIF أقل من 5.

3.6 مشكلة عدم التجانس :

للتحقق من التوزيع الطبيعي للأخطاء قمنا بتمثيل القيم الاحتمالية التراكمية للأخطاء على المحور الأفقي (observed cum prob) والقيم التراكمية المتوقعة للأخطاء (expected cum prob) على المحور الرأسي، ولاحظنا من الشكل الموالي، الناتج من مخرجات برنامج SPSS 20 أن معظم النقاط تتجمع تقريباً بمحاذاة الخط المستقيم مما يشير إلى أن البواقي تتوزع طبيعياً بمتوسط يساوي الصفر.

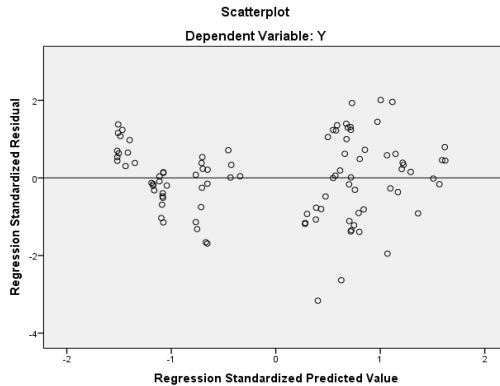
الشكل 4: التوزيع الطبيعي للأخطاء



المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS 20

وللتحقق من فرضية تجانس تباين الخطأ العشوائي، قمنا بتمثيل قيم (y) على المحور الأفقي والبواقي المعيارية (standardized residual) على المحور الرأسى لاحظنا من خلال الشكل الموالي، الناتج من مخرجات برنامج SPSS 20 أن النقاط تتوزع بشكل شريط أفقي متساوٍ حول الصفر؛ مما يدل على توافر فرضيات التحليل بصورة عامة، حيث لا يعاني النموذج من مشكلة عدم تجانس تباين الخطأ العشوائي.

الشكل 5: انتشار البواقي المعيارية



المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS 20

خلاصة:

بعد تتبع مسار صادرات المحروقات الجزائرية، الملاحظ من البيانات الإحصائية أن هناك انخفاض ملحوظ فيما تعلق بأسعار النفط وكذا كميات الصادرات، ويظهر ذلك جليا خاصة في الفترة المتعلقة بأزمة منطقة اليورو، كما يُسجل ذلك في الفترة المتعلقة بالأزمة المالية العالمية الأمريكية المنشأ، ومن أجل تحديد ماديات العلاقة بين الأزمة والإيرادات

النفطية التي هي محصلة ضرب الكميات بالأسعار، فقد قمنا باعتماد النموذج الخطي المكون من أربع متغيرات، تحديدا الإيرادات النفطية (Y) كمتغير تابع، على افتراض انه دالة في كل من أزمة منطقة اليورو (X_1)، وسعر الصرف (X_2)، ومعدل التضخم (X_3) وبعد الاختبارات فقد خلصنا إلى ما يلي:

1. أن الأزمة المالية العالمية مؤثر في الإيرادات النفطية، وترتبط الإيرادات النفطية كمتغير تابع بمتغير الأزمة (كمتغير مستقل) بعلاقة عكسية.
2. لسعر الصرف ومعدلات التضخم أثر كذلك على قيمة الإيرادات النفطية.
3. كما خلصنا إلى أن التغير في المتغيرات المستقلة (أزمة منطقة اليورو، سعر الصرف، معدل التضخم) يفسر 60.1% من التغير الحادث في المتغير التابع (الإيرادات النفطية)، وباقي النسبة تعود إلى عوامل أخرى لم يتم إدراجها ضمن النموذج المقترح.

قائمة المراجع:

1. عبد الأمير السعد، قراءة نقدية في الأزمة المالية اليونانية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، القاهرة، العددان 57 _ 58، شتاء -ربيع 2012.
2. موله عبد الله، التكامل الاقتصادي الجديد : الثابت والمتغير، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، العدد 279/ ماي 2002.
3. عقبة عبداللاوي، نور الدين جوادي، الأزمات المالية سجال التدويل وأطروحات التعولم الثلاثي، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الدولي حول الأزمة المالية العالمية المعاصرة من منظور إسلامي، الجامعة الإسلامية العالمية، عمان، 2/1 ديسمبر 2010.

4. عقبة عبداللاوي، نور الدين جوادي، الأزمة الأوروبية الراهنة وأثرها على الاقتصاد الجزائري الملتقى الدولي الثاني حول واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، جامعة الوادي، 26- 27 فيفري 2012.
5. كمال هشام، الوجيز في التاريخ، دار البعث قسنطينة، الجزائر، 1999.
6. مارتن شيهاك وسروبوونا متيرا، أوروبا تفقد هالتها، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 46، العدد 2، جويلية 2009.
7. ماريك بيلكا، أوروبا في شدة، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 46، العدد 2، جويلية 2009.
8. التقرير السنوي لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط OAPC لسنوات: 2004 – 2005 – 2006 – 2007 – 2008 – 2009 – 2010 – 2011 – 2012.
9. النشرة الشهرية لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط OAPC لشهر جانفي 2013.
10. إحصائيات فصلية : سبتمبر 2012، الوكالة الوطنية الجزائرية لترقية التجارة الخارجية، www.algex.dz.

11. Ulrich Volz ، *Lessons of the European Crisis for Regional Monetary and Financial Integration in East Asia* ، Asian development Bank Institute ، ADBI Working Paper Series ، No 347 ، February 2012 ، Japan.

www.adbi.org/files/2012.02.21.wp347.lessons.european.crisis.east.asia.pdf

12. Jacob Funk Kirkegaard and C. Fred Bergsten ، *The Coming Resolution of the European Crisis* ، Peterson Institute for International Economics ، policy Brief ، Number Pb ، 12 – 1 January 2012 ، Washington.

www.iie.com/publications/pb/pb12-1.pdf

13. EUROPEAN UNION ، *CONSOLIDATED VERSION OF THE TREATY ON THE FUNCTIONING OF THE EUROPEAN UNION* ، Official Journal of the European Union ، 30/03/2010 ، P83.

[http://eur-](http://eur-lex.europa.eu/LexUriServ/LexUriServ.do?uri=OJ:C:2010:083:0047:0200:en:PDF)

[lex.europa.eu/LexUriServ/LexUriServ.do?uri=OJ:C:2010:083:0047:0200:en:PDF](http://eur-lex.europa.eu/LexUriServ/LexUriServ.do?uri=OJ:C:2010:083:0047:0200:en:PDF)

14. Misan Rewane ، *OVERRATED? THE IMPACT OF OIL REVENUE ON NIGERIA'S CREDITWORTHINESS ، DEBT PROFILE &*

SUSTAINABILITY ، 1973-2004 ، Stanford University ، Stanford ، May 2007 ، PP 1-52.

http://economics.stanford.edu/files/Theses/Theses_2007/Rewane2007.pdf

15. Pandok Bitrus Yamden ، *Global Financial Crisis and Oil Revenue in Nigeria* ، *Journal of Economics and Sustainable Development* ، United States ، Vol 2 ، No 5 ، 2011 ، PP 1-17

<http://www.iiste.org/Journals/index.php/JEDS/article/view/467/352>

16. Yung Chul Park ، Kee- Hong Bae ، *Financial Liberalization and Economic Integration in East Asia* ، *PECC Finance Forum Conference Issues and Prospects for Regional Cooperation for Financial Stability and Development* ، Hilton Hawaiian Village ، Honolulu ، 11-13 August 2002.

<http://www.obela.org/system/files/Financial+Liberalization+and+Economic+Integration+in+East+Asia.pdf>

17. ONS, *La Direction Technique Chargée de la Comptabilité Nationale, EVOLUTION DES ECHANGES EXTERIEURS DE MARCHANDISES DE 2001 -2012*, Collections Statistiques N° 182 /2014, MARS 2014

18. www.ons.dz.